

( ط )

- طبيب ( ر . سر المهنة . محاكمة . مواد مخدرة ) .  
طبيب شرعي ( ر . إثبات « الحبرة » ) .  
طعن ( ر . أيضاً : استئناف . إعادة النظر . أمر الإحالة . توكيل . عقوبة .  
قاضي الإحالة . محكمة النقض . معارضة ) :  
طرق الطعن في الأحكام الجنائية . هي المعارضة والاستئناف والنقض . ١٩٦ ( ٢٥٥ ) ج ٢  
الطعن في الحكم بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة . ليس من  
الطرق المرسومة في القانون . الغرض من الطعن في الأحكام .  
الأحكام تسقط قانوناً وتندعم قوتها في حالة وفاة المحكوم عليه ١٠٤ ( ١٠٦ ) ج ٢  
فالطعن فيها من والد المتوفى أو من غيره لا يجوز . على أنه إذا تعرض القاضي  
في منطوق حكمه إلى شخص غير داخل في الخصومة فهذا الشخص حق  
الطعن في الحكم الذي مسه .  
حق الطعن في الأحكام من الحقوق الأساسية للخصوم في الدعاوى ١٤٢ ( ١٩٥ ) ج ٣  
الجنائية . سقوط هذا الحق بمضى المواعيد المقررة قانوناً للأخذ بها . يقوم  
على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علماً حقيقياً أو حكماً .  
الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم وحدهم . تدخل ٤١٨ ( ٥٥١ ) ج ٦  
المحامين لا يكون إلا بناءً على إرادتهم هم .  
التوكيل في الطعن . لا يشترط أن يكون توكيلاً خاصاً منصباً على قضية ١٠ ( ٧ )  
معينة . يكفي أن يكون التوكيل عاماً في نوع طريق الطعن . ٢٦٩ ( ٣٥ )  
١٢٥٩ ( ١٨٥ ) ج ٦  
ليس لخصم أن يتظلم من تصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضي ٣٧٠ ( ٤١٧ ) ج ١  
حافل ( ر . خطف ) .  
طلب إعادة النظر ( ر . إعادة النظر ) .  
( ظ )  
ظروف مخففة ( ر . عقوبة ) .

رقم القاعدة الصفحة

ظروف مشددة ( ر . ر . سرقة . عقوبة . قتل مصحوب بجناية أخرى أو  
جنحة . وصف التهمة ) .

(ع)

عفو ( ر . أيضاً : زنا . محكمة النقض ) :

طلب العفو عن العقوبة . متى يكون ؟ متى كان الحكم الصادر بالعقوبة غير ١١٩ (١٠٧) ج ٤  
قابل للطعن .

قانون العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ . لا يسرى على ١٦٧ (١٥٢)  
الجرائم المبينة بالمادة الثانية منه إلا إذا كانت قد وقعت بسبب الانتخابات أى و٢٩٧ (٣٨٤) ج ٤  
أن يكون الانتخاب هو السبب المباشر في ارتكابها . ضئيلة قديمة بين الجاني  
والجنى عليه بسبب المناقسة في الانتخابات . لا يسرى هذا القانون على الجريمة  
الواقعة بسببها .

جنحة ضرب وقعت لمناسبة انتخاب عضو لمجلس المديرية . يتناولها قانون ٢٣٤ (٢٥٦) ج ٤  
العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ .

جرائم القذف والسب . القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يفعو عن جرائم ٢٩٧ (٣٨٤) ج ٤  
القذف والسب إلا إذا كانت مقترنة بإحدى الجرائم الواردة في المادة الأولى  
منه أو إلا إذا وقعت بمناسبة الانتخاب أو إلا إذا كان السب موجهاً إلى  
الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب وظائفهم .  
عقد ( ر . محكمة الموضوع . محكمة النقض ) .

عقوبة ( ر . أيضاً : اختلاس أموال أميرية . ارتباط . أسباب الإباحة  
وموانع العقاب . استئناف . حكم « تسببه » . عود . قتل مصحوب  
بجناية أخرى أو جنحة . متشردون ومشقته فيهم . محكمة النقض « سلطة  
محكمة النقض » . مراقبة البوليس . مواد مخدرة . وصف التهمة ) :

لا عقاب بغير نص وعلى القاضى التزام حد النص في أحكام العقوبات ١٦٧ (١٦٨) ج ١  
وعدم الإضافة إليه بهلة التفسير مهما يكن التفسير موافقاً للمنطق الصحيح .